

المعايير المصرية لمهام التأكد

المعييار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية

المعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠)

مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية

المحتويات

الفقرات	
٣-١	المقدمة
٥-٤	المتطلبات الأخلاقية
٦	مراقبة الجودة
٩-٧	قبول المهمة و الاستمرار فيها
١١-١٠	الاتفاق على شروط المهمة
٢٥-١٢	التخطيط للمهمة و أدائها
٣٢-٢٦	الاستعانة بعمل خبير
٤٠-٣٣	الحصول على الأدلة
٤١	دراسة الأحداث اللاحقة
٤٤-٤٢	التوثيق
٥٣-٤٥	إعداد تقرير التأكد
٥٦-٥٤	المسئوليات الأخرى لإعداد التقارير

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

"المعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠)" مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية

المقدمة

١- يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمحاسبين المهنيين المزاولين (يشار إليهم "بالمزاولين" لأغراض هذا المعيار) و توفير الإرشادات لهم لأداء مهام للتأكد بخلاف عمليات المراجعة أو الفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية التي غطتها معايير المراجعة المصرية أو المعايير المصرية لمهام الفحص المحدود.

٢- يستخدم هذا المعيار مصطلحي "مهام التأكد المناسب" و "مهام التأكد المحدود" للتمييز بين نوعين من مهام التأكد يسمح للمزاولين بممارستهم. تهدف مهام التأكد المناسب إلى تخفيض خطر مهمة التأكد لمستوى منخفض مقبول نسبياً حسب ظروف المهمة و ذلك كأساس للنموذج الايجابي لإبداء استنتاج المزاول. أما بالنسبة لمهام التأكد المحدود فيكون الهدف منها هو تخفيض خطر مهمة التأكد لمستوى مناسب لظروف المهمة و لكن حيث يكون ذلك الخطر أكبر من الخطر الموجود في مهمة تأكد مناسبة و ذلك كأساس للتعبير عن النموذج السلبي لإبداء استنتاج المزاول.

العلاقة مع الإطار و المعايير المصرية الأخرى لمهام التأكد و معايير المراجعة المصرية و مهام الخدمات ذات الصلة

٣- يجب على المزاول الالتزام بهذا المعيار و غيره من المعايير ذات الصلة و ذلك عند أداء مهمة تأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية و التي تغطيها معايير المراجعة المصرية أو المعايير المصرية لمهام الفحص المحدود. و يقرأ هذا المعيار في سياق "الإطار المصري لمهام التأكد" (الإطار) الذي يعرف و يصف عناصر و أهداف مهمة التأكد كما يحدد المهام التي تسرى عليها المعايير المصرية لمهام التأكد. هذا المعيار أعد للتطبيق العام على مهام التأكد بخلاف عمليات المراجعة أو الفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية التي تغطيها معايير المراجعة المصرية أو المعايير المصرية لمهام الفحص المحدود. ويمكن أن تتعلق المعايير المصرية لمهام التأكد بأمور تطبق على جميع موضوعات مهام التأكد أو بموضوع المهمة تحديداً، وعلى الرغم من أن معايير المراجعة المصرية و المعايير المصرية لمهام الفحص المحدود لا تنطبق على المهام التي تغطيها المعايير المصرية لمهام التأكد إلا أنهم على الرغم من ذلك يوفران إرشادات للمزاولين.

المتطلبات الأخلاقية

٤- ينبغي على المزاوِل الالتزام بمتطلبات الجزء (أ) و (ب) من الميثاق العام المصري لأداب و سلوكيات مهنة المحاسبة و المراجعة (الميثاق).

٥- يوفر الميثاق إطار من المبادئ يستخدمها أعضاء فرق التأكد و المؤسسات و ووحدها الخارجية و ذلك لتحديد التهديدات التي تواجه الاستقلالية و تقييم أهمية تلك التهديدات ، و إذا كانت التهديدات جوهرية يقوموا بتحديد إجراءات الحماية و تطبيقها للقضاء على التهديدات أو تخفيضها لمستوى منخفض مقبول نسبيا، حتى لا يتم التغاضي عن الاستقلالية في الشكل و في الموضوع .

مراقبة الجودة

٦- ينبغي على المزاوِل تطبيق إجراءات مراقبة الجودة الواجبة التطبيق على كل مهمة على حدة . و بموجب المعيار المصري لمراقبة الجودة رقم (١) " مراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة و الفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية و غير ذلك من مهام التأكد و المهام الأخرى ذات العلاقة " يقع على عاتق أي مؤسسة بها محاسبين مهنيين الالتزام بوضع نظام مراقبة الجودة مصمم لتزويدها بدرجة التأكد المناسبة بأن المؤسسة و العاملين بها ملتزمون بالمعايير المهنية و المتطلبات التنظيمية و القانونية و بأن تقارير التأكد التي تصدرها المؤسسة أو الشركاء المسؤولين مناسبة للظروف و . بالإضافة إلى ذلك تتضمن عناصر مراقبة الجودة التي ترتبط بكل مهمة على حدة ، مسؤوليات قيادة المؤسسة فيما يتعلق بجودة المهام و المتطلبات الأخلاقية و قبول و استمرار العلاقة مع العميل و المهام المحددة و تكليف فرق العمل و أداء المهام و المتابعة .

قبول المهمة و الاستمرار فيها

٧- ينبغي على المزاوِل أن يقبل القيام بمهمة تأكد (أو يستمر فيها) فقط إذا كان موضوع المهمة مسئولية طرف بخلاف المستخدم المرتقب أو المزاوِل . و كما تشير الفقرة "٢٧" من الإطار، يمكن أن يكون الطرف المسئول احد المستخدمين المرتقبين و لكنه ليس الوحيد و يوفر الإقرار من الطرف المسئول دليل على وجود العلاقة الملائمة كما يضع أيضا أساس لفهم مشترك لمسئولية كل طرف تجاه الآخر. و يعتبر الإقرار المكتوب أنسب شكل يوثق فهم الطرف المسئول و في حالة عدم وجود إقرار بالمسئولية يضع المزاوِل في اعتباره ما يلي :

(أ) ما إذا كان من الملائم قبول المهمة ، و يكون قبول المهمة ملائما عندما تشير مصادر أخرى،(على سبيل المثال مثل تشريع أو عقد) إلى تلك المسئولية.
و(ب) فى حالة قبول المهمة، ما إذا كان سيتم الإفصاح عن تلك الظروف في تقرير التأكد.

٨- ينبغي على المزاوول قبول مهمة تأكد(أو الاستمرار بها) فقط إذا كان ، استنادا على معرفة مبدئية بظروف المهمة ، لم ينم إلى علمه ما يشير إلى أنه لن يتم الوفاء بمتطلبات الميثاق أو المعايير المصرية لمهام التأكد. و يقوم المزاوول بدراسة الأمور المذكورة فى الفقرة "١٧" من الإطار و لا يقبل المهمة إلا إذا توافرت بها جميع الخصائص المطلوبة فى هذه الفقرة .و أيضا إذا كان الطرف الذي يعين المزاوول (مسند المهمة) ليس الطرف المسئول، يقوم المزاوول بدراسة تأثير ذلك على الوصول للسجلات و المستندات و غيرها من المعلومات التي قد يحتاجها المزاوول لاستكمال المهمة.

٩- ينبغي على المزاوول قبول مهمة تأكد(أو الاستمرار فيها) فقط إذا كان المزاوول على قناعة بان الأفراد الذين سيقومون بأداء المهمة يمتلكون الكفاءة المهنية اللازمة . و يمكن أن يطلب من المزاوول أداء مهام تأكد على العديد من الموضوعات .و قد تتطلب بعض موضوعات المهام المهارة المتخصصة و المعرفة التي قد تفوق تلك التي عادة ما يحوزها مزاوول منفرد(انظر الفقرات من "٢٦" إلى "٣٢").

الاتفاق على شروط المهمة

١٠- يجب على المزاوول الاتفاق على شروط المهمة مع الطرف "مسند المهمة" . و لتجنب سوء الفهم يتم تسجيل الشروط المتفق عليها فى خطاب ارتباط أو أى شكل آخر مناسب للتعاقد.و إذا كان الطرف مُسند المهمة ليس الطرف المسئول يمكن أن تختلف طبيعة و محتوى خطاب الارتباط أو التعاقد. وقد يفيد وجود متطلبات تشريعية إلى الاتفاق على تحديد شروط المهمة ، و حتى فى تلك الظروف يمكن أن يكون خطاب الارتباط مفيد لكلا من المزاوول و الطرف مُسند المهمة.

١١- ينبغي على المزاوول دراسة مدى ملائمة طلب تغيير نوع المهمة، قبل اكتمال مهمة تأكد إلى مهمة بخلاف التأكد أو تغييرها من مهمة تأكد مناسب إلى مهمة تأكد محدود و يجب على المزاوول عدم الموافقة على أي تغيير بدون وجود مبرر مقبول. إن

وجود تغيير في الظروف التي تؤثر على متطلبات المستخدمين المرتقين أو وجود سوء فهم فيما يتعلق بطبيعة المهمة عادة ما يكون مبرراً لتغيير طبيعة المهمة وفي حالة حدوث هذا التغيير فعلى المزاول عدم التغاضي عن الأدلة التي تم الحصول عليها قبل التغيير.

التخطيط للمهمة وأدائها

١٢- ينبغي على المزاول أن يقوم بالتخطيط للمهمة حتى يتم أداؤها بكفاءة. ويرتبط التخطيط بوضع إستراتيجية شاملة لنطاق المهمة والتركيز عليها وتوقيتها وسيرها بالإضافة إلى خطة للمهمة تتكون من نهج تفصيلي لطبيعة وتوقيت إجراءات جمع الأدلة الواجب عملها وأسباب اختيارها. ويساعد التخطيط المناسب على تخصيص الاهتمام اللازم للمناطق الهامة في المهمة، ويقوم بتحديد المشاكل المحتملة في الوقت المناسب كما يقوم بتنظيم وإدارة المهمة وذلك حتى يتم أداؤها بكفاءة وفاعلية. كما يساعد التخطيط الجيد أيضا المزاول على تكليف أعضاء فرق المهام بالمهام الملائمة وتسهيل توجيههم والإشراف عليهم وفحص عملهم. وعلاوة على ذلك فهو يساعد، حسب الأحوال، في تنسيق العمل الذي تم أداؤه بواسطة مزاولين وخبراء آخرين. وتتنوع طبيعة ومدى أنشطة التخطيط بحسب ظروف المهمة، على سبيل المثال، حجم ومدى تشابك المنشأة والخبرة السابقة للمزاول معها. وفيما يلي أمثلة على الأمور الأساسية التي يجب دراستها:

- شروط المهمة.
- خصائص موضوع المهمة والمقاييس المحددة.
- إجراءات المهمة والموارد الممكنة للأدلة.
- تفهم المزاول للمنشأة وبيئتها متضمنا ذلك مخاطر إمكانية تحريف المعلومات الخاصة بموضوع المهمة تحريفا هاما ومؤثرا.
- تحديد المستخدمين المرتقبين واحتياجاتهم ودراسة الأهمية النسبية ومكونات خطر مهمة التأكد.
- متطلبات الأفراد والخبرة بما في ذلك طبيعة ومدى اشتراك خبراء.

١٣- لا يعتبر التخطيط مرحلة منفصلة لكنه على العكس عملية مستمرة ومتكررة خلال المهمة. وكنتيجة لأحداث غير متوقعة أو تغيير في الظروف أو الأدلة التي تم الحصول عليها من نتائج إجراءات جمع الأدلة، يمكن أن يكون المزاول بحاجة إلى مراجعة الإستراتيجية الكلية وخطة المهمة، وبالتالي الطبيعة المخطط لها الناتجة عن ذلك وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية.

١٤- ينبغي على المزاوّل تخطيط وأداء المهمة متخذاً أسلوب الشك المهني وأن يكون مدركاً لإمكانية وجود ظروف من شأنها أن تؤدي إلى تحريف المعلومات الخاصة بموضوع المهمة تحريفاً هاماً ومؤثراً . ويعني أسلوب الشك المهني أن يقوم المزاوّل بعمل تقييم انتقادي بعقل يقظ ، عن صحة الأدلة التي تم الحصول عليها وأن يكون منتبهاً للأدلة المتعارضة أو التي تجعل مصداقية المستندات أو الإقرارات محل تساؤل من قبل الطرف المستول .

١٥- ينبغي أن يحصل المزاوّل على تفهم يتعلّق بموضوع المهمة والظروف الأخرى المحيطة بالمهمة يكفي لتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بتحريف المعلومات الخاصة بموضوع المهمة تحريفاً هاماً ومؤثراً، كما يكون هذا الفهم كافياً لتصميم و أداء المزيد من إجراءات جمع الأدلة وأدائها .

١٦- يعد الحصول على فهم لموضوع المهمة وغيرها من الظروف المتعلقة بالمهمة جزء ضرورياً من التخطيط المهمة تأكد وأدائها. ويوفر هذا الفهم للمزاوّل إطار مرجعي لممارسة الحكم المهني طوال المهمة ، على سبيل المثال عند:

- دراسة خصائص موضوع المهمة .
- تقييم ملائمة المقاييس المحددة .
- تحديد متى تكون الدراسات الخاصة بضرورة ، على سبيل المثال ، العوامل التي تدل على الغش والحاجة للمهارات المتخصصة أو الاستعانة بعمل خبير .
- وضع وتقييم الملائمة المستمرة لمستويات الأهمية النسبية الكمية (متى كان ذلك ملائماً) ودراسة عوامل الأهمية النسبية الفرعية .
- عمل توقعات صالحة للاستخدام عند أداء الإجراءات التحليلية .
- تصميم و أداء المزيد من إجراءات جمع الأدلة لتخفيض خطر مهمة التأكد مستوى مناسب .
- تقييم الأدلة بما في ذلك مدى معقولية الإقرارات الشفهية والمكتوبة من الطرف المستول .

١٧- يستخدم المزاوّل الحكم المهني لتحديد مدى التفهم المطلوب لموضوع المهمة وغيرها من ظروف المهمة. كما يقوم المزاوّل بدراسة ما إذا كان التفهم كافٍ لتقييم مخاطر أن تكون المعلومات الخاصة بموضوع المهمة محرفة تحريفاً هاماً ومؤثراً وعادة ما يكون مستوى تفهم المزاوّل اقل عمقا من الطرف المستول .

تقييم ملائمة موضوع المهمة

١٨- ينبغي على المزاوّل تقييم ملائمة موضوع المهمة . ويحتوي موضوع المهمة الملائم على الخصائص المذكورة في الفقرة "٣٣" من الإطار. و يقوم المزاوّل أيضا بتحديد خصائص موضوع المهمة التي تعد ذات أهمية خاصة للمستخدمين المرتقبين وينبغي ذكرها في تقرير التأكيد. كما تشير الفقرة "١٧" من الإطار إلى أن المزاوّل لا يقبل مهمة تأكد إلا إذا كانت معرفة المزاوّل المبدئية بظروف المهمة تشير إلى أن موضوع المهمة ملائم. وعلى الرغم من ذلك فبعد قبول المهمة إذا توصل المزاوّل إلى أن موضوع المهمة غير ملائم ، يقوم المزاوّل بإبداء استنتاج متحفظ أو عكسي أو يقوم بالامتناع عن إبداء الاستنتاج. وفي بعض الحالات يقوم بدراسة الانسحاب من المهمة.

معيّار رقم (٣٠٠٠)

مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية

تقييم مدى ملائمة المقاييس المحددة

١٩- ينبغي على المزاوّل تقييم ملائمة المقاييس المحددة لتقييم أو قياس موضوع المهمة. والمقاييس المحددة المناسبة هي تلك التي تحتوي على الخصائص المذكورة في الفقرة "٣٦" من الإطار. وكما تمت الإشارة في الفقرة "١٧" من الإطار فإن المزاوّل لا يقبل مهمة تأكد إلا إذا كانت معرفته المبدئية بظروف المهمة تشير إلى أن المقاييس المحددة الواجب استخدامها ملائمة. وبالرغم من ذلك فبعد قبول المهمة إذا توصل المزاوّل أن المقاييس المحددة ليست مناسبة ، فعليه إبداء استنتاج متحفظ أو عكسي أو الامتناع عن إبداء الاستنتاج ، وفي بعض الحالات يقوم بدراسة الانسحاب من المهمة.

٢٠- وتشير الفقرة "٣٧" من الإطار إلى أن المقاييس المحددة إما أن تكون موضوعة من قبل أو توضع خصيصا وفي العادة تكون المقاييس المحددة الموضوعية ملائمة عندما تكون ذات صلة باحتياجات المستخدمين المرتقبين. وعندما توجد المقاييس المحددة الموضوعية لموضوع مهمة ما فيمكن أن يتفق مستخدمين محددين على مقاييس محددة أخرى من أجل أهدافهم المحددة ، على سبيل المثال يمكن استخدام الأطر المختلفة كمقاييس محددة موضوعة لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية. ومن ناحية أخرى يمكن لمستخدمين محددين وضع مجموعة من المقاييس المحددة أكثر تفصيلا لتلبي احتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالرقابة الحذرة. وفي مثل هذه الحالات فإن تقرير التأكيد يجب أن:

- (أ) يشير، عندما يكون ذلك متعلقا بظروف المهمة، إلى أن المقاييس المحددة ليست مضمنة في قوانين أو لوائح أو مصدرية من قبل جهة لها خبرة أو معترف بها كجهة تراعى عملية الشفافية الواجبة.
- (ب) ينص على انه قاصر على استخدام المستخدمين المحددين ولأغراضهم.

٢٠- بالنسبة لبعض موضوعات المهام يكون عدم وجود مقاييس محددة موضوعة أمرا محتملا، وفي تلك الحالات يتم وضع مقاييس محددة خصيصاً. ويقوم المزاول بدراسة ما إذا كانت المقاييس المحددة الموضوعية خصيصاً قد تسفر عن تقرير تأكد يكون مضللاً للمستخدمين المرتقبين. ويحاول المزاول الحصول على إقرار من المستخدمين المرتقبين أو الطرف مُسند المهمة بأن المقاييس المحددة الموضوعية خصيصاً تلاءم أغراض المستخدمين المرتقبين. ويقوم المزاول بدراسة كيفية تأثير غياب مثل هذا الإقرار على ما يجب فعله لتقييم مدى ملائمة المقاييس المحددة والمعلومات المتوفرة عن المقاييس المحددة في تقرير التأكد.

الأهمية النسبية وخطر مهمة التأكد

٢٢- ينبغي على المزاول أن يدرس الأهمية النسبية وخطر مهمة التأكد عند التخطيط وأداء مهمة تأكد.

٢٣- يقوم المزاول بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة وكذلك عند تقييم ما إذا كانت المعلومات الخاصة بموضوع المهمة خالية من أي تحريف. وتتطلب دراسة الأهمية النسبية من المزاول تفهم وتقييم للعوامل التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين المرتقبين. على سبيل المثال عندما تسمح المقاييس المحددة بالتنوع في شكل عرض المعلومات الخاصة بموضوع المهمة، يقوم المزاول بدراسة كيفية تأثير شكل العرض الذي تم اختياره على قرارات المستخدمين المرتقبين. وتتم دراسة الأهمية النسبية في سياق العوامل الكمية والنوعية مثل الحجم النسبي وطبيعة ومدى تأثير تلك العوامل على تقييم أو قياس موضوع المهمة بالإضافة إلى مصالح المستخدمين المرتقبين. ويرجع تقييم الأهمية النسبية للعوامل الكمية والنوعية إلى حكم المزاول.

٢٤- ينبغي على المزاول تخفيض خطر مهمة التأكد إلى مستوى منخفض مقبول نسبياً طبقاً لظروف المهمة. في مهمة تأكد مناسبة يقوم المزاول بتخفيض خطر مهمة التأكد إلى مستوى منخفض مقبول حسب ظروف المهمة وذلك للحصول على تأكد مناسب كأساس للنموذج الايجابي لإبداء إستنتاج المزاول. ويكون مستوى خطر مهمة التأكد أعلى في مهمة تأكد محدود عنها في مهمة تأكد مناسب بسبب الطبيعة المختلفة والتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة. ومع ذلك ففي مهمة تأكد محدود فإن الجمع بين طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة يكون على الأقل كافياً للمزاول الحصول على مستوى مقبول من التأكد كأساس للنموذج السلبي لإبداء

استنتاجه. وحتى يكون مستوى التأكد الذي تم الحصول عليه ذو معنى فإن ذلك من المحتمل أن يعزز من ثقة المستخدمين المرتقبين بشأن المعلومات ذات الصلة بموضوع المهمة لدرجة واضحة أكثر من كونها غير منطقية.

٢٥- تشير الفقرة "٤٩" من الإطار بصورة عامة إلى أن خطر مهمة التأكد يشمل الخطر المتأصل وخطر الرقابة وخطر عدم الاكتشاف. وتتأثر درجة دراسة المزاوول لكل من هذه المكونات بظروف المهمة مثل طبيعة موضوع المهمة وما إذا كانت المهمة التي يتم القيام بها مهمة تأكد مناسب أو مهمة تأكد محدود.

الاستعانة بعمل خبير

٢٦- عندما يستخدم المزاوول عمل خبير في جمع الأدلة وتقييمها، ينبغي عليه وعلى الخبير، أن يملكاً سويماً المهارة اللازمة والمعرفة المتعلقة بموضوع المهمة والمقاييس المحددة اللازمة للمزاوول لتحديد ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة.

٢٧- و في بعض مهام التأكد يمكن أن يتضمن موضوع المهمة والمقاييس المحددة ذات الصلة جوانب تتطلب المعرفة المتخصصة والمهارة في جمع الأدلة وتقييمها. وفي هذه المواقف يمكن أن يقرر المزاوول الاستعانة بعمل أشخاص من فروع مهنية أخرى -بشار إليهم بالخبراء- الذين لديهم المعرفة والمهارة المطلوبة. ولا يوفر هذا المعيار إرشادات تتعلق بالاستعانة بعمل خبير في مهام فيها مسئولية مشتركة وإعداد تقارير بين المزاوول وواحد أو أكثر من الخبراء.

٢٨- تعتبر العناية الواجبة صفة مهنية مطلوبة لكل الأفراد بما في ذلك الخبراء المشتركين في مهمة تأكد. وبالنسبة للأفراد المشتركين في مهام التأكد فهم يكلفون بمهام مختلفة تسند إليهم. وتختلف مدى الكفاءة المطلوبة لأداء تلك المهام حسب طبيعة مسئولياتهم. وفي حين أن الخبراء لا يلزمهم نفس القدر من الكفاءة مثل المزاوول لأداء جميع جوانب مهمة التأكد إلا أن على المزاوول أن يتأكد من أن الخبراء لديهم التفهم الكاف للمعايير المصرية لمهام التأكد ليتمكنوا من ربط العمل المكلفون به بهدف المهمة.

٢٩- يطبق المزاوول إجراءات مراقبة الجودة التي تناقش مسئولية كل شخص يقوم بأداء مهمة التأكد. بما في ذلك عمل أي خبراء ليسوا محاسبين مهنيين وذلك لضمان الالتزام بهذا المعيار وغيره من المعايير ذات الصلة في سياق مسئولياتهم.

٣٠- ينبغي على المزاوّل أن يشارك في المهمة وأن يتفهم العمل الذي يتم الاستعانة بخبير لادائه، للمدى الذي يُمكن المزاوّل من قبول مسئولية إيداء إستنتاج على المعلومات الخاصة بموضوع المهمة. ويدرس المزاوّل المدى المناسب للاستعانة بعمل خبير عند تكوين إستنتاجه.

- ٣١- ولا يتوقع من المزاوّل أن يمتلك نفس القدر من المعرفة المتخصصة والمهارة مثل الخبير. وعلى الرغم من ذلك يجب أن يكون لدى المزاوّل المهارة الكافية والمعرفة من اجل:
- (أ) تحديد أهداف العمل المكلف به وكيفية ارتباط هذا العمل بأهداف المهمة.
- (ب) دراسة مدى معقولية الافتراضات والأساليب والبيانات الأساسية التي يستخدمها الخبير.
- (ج) دراسة مدى معقولية الحقائق التي توصل لها الخبير فيما يتعلق بظروف ومهمة الاستنتاج الذي توصل إليه المزاوّل.

٣٢- ينبغي على المزاوّل أن يحصل على أدلة كافية وملائمة بأن عمل الخبير كاف لأغراض مهمة التأكد. ولتقييم كفاية وملائمة الأدلة التي قدمها الخبير، يقوم المزاوّل بتقييم ما يلي:

- (أ) الكفاءة المهنية، بما في ذلك خبرة وموضوعية الخبير.
- (ب) مدى معقولية الافتراضات والأساليب والبيانات الأساسية التي استخدمها الخبير.
- (ج) مدى معقولية وأهمية الحقائق التي توصل لها الخبير فيما يتعلق بظروف المهمة و الاستنتاج الذي توصل إليه المزاوّل.

الحصول على الأدلة

٣٣- ينبغي على المزاوّل الحصول على الأدلة الكافية والملائمة التي يبني عليها استنتاجه. فالكفاية هي مقياس كمية الأدلة أما الملاءمة فهي مقياس نوعية الأدلة أي ملاءمتها ومصداقيتها. ويقوم المزاوّل بدراسة العلاقة بين تكلفة الحصول على الأدلة ومدى فائدة المعلومات التي تم الحصول عليها. ومع ذلك فإن مسألة الصعوبة أو التكلفة المرتبطة بالموضوع لا تعتبر في حد ذاتها أساساً صحيحاً لحذف إجراء لجمع الأدلة ليس له بديل. ويستخدم المزاوّل الحكم المهني ويقوم بممارسة الشك المهني لتقييم كمية ونوعية الأدلة ومن ثم كفايتها وملائمتها لدعم تقرير التأكد.

٣٤- نادرا ما ترتبط مهمة تأكيد بتحقيق مصداقية المستندات ولا يكون المزاوول مدرباً مثل - أو متوقع أن يكون مثل - خبير في هذا العمل و مع ذلك ، يضع المزاوول في اعتباره مصداقية المعلومات التي يجب أن تستخدم كأدلة ، على سبيل المثال ، الصور والفاكسات وغيرها من الوثائق المحفوظة على ميكروفيلم أو الرقمية أو الالكترونية ، بما في ذلك دراسة عناصر الرقابة الخاصة بإعدادها وحفظها متى كان ذلك ممكنا.

٣٥- يتم الحصول على أدلة كافية وملائمة في مهمة تأكيد مناسب كجزء من إجراءات مهمة متصلة ومنظمة تتعلق بـ:

- (أ) الحصول على تفهم لموضوع المهمة والظروف الأخرى للمهمة والتي تشمل - اعتمادا على موضوع المهمة - الحصول على تفهم لنظام الرقابة الداخلية.
- (ب) إستناداً على ذلك التفهم يتم تقييم مخاطر أن المعلومات الخاصة بموضوع المهمة قد تكون محرفة تحريفاً هاماً ومؤثراً.
- (ج) الاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها بما في ذلك إعداد ردود الأفعال وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية.
- (د) أداء إجراءات إضافية ترتبط ارتباطاً واضحاً بالمخاطر التي تم تحديدها، باستخدام مزيج من التفتيش والملاحظة والمصادقة وإعادة الحساب وإعادة الأداء والإجراءات التحليلية والاستفسار. وترتبط مثل تلك الإجراءات الإضافية بإجراءات التحقق التحليلية بما في ذلك الحصول على المعلومات المؤيدة من مصادر مستقلة عن المنشأة واعتمادا على طبيعة موضوع المهمة واختبار فاعلية تشغيل الضوابط.
- (هـ) تقييم كفاية الأدلة وملاءمتها.

٣٦- تعتبر ”درجة التأكد المناسب“ أقل من ”التأكد المطلق“. ومن النادر إمكان تقليل خطر مهمة التأكد إلى درجة صفر ولا أن تكون تكلفة محاولة التقليل مبررة كنتيجة للعوامل الآتية:

- استخدام الاختبار الاختياري.
- المحددات المتأصلة للرقابة الداخلية .
- حقيقة أن أغلبية الأدلة المتاحة للمزاوول مقنعة أكثر منها حاسمة.
- استخدام الحكم الشخصي في جمع الأدلة وتقييمها وتكوين استنتاجاً استناداً إلى تلك الأدلة.
- وفي بعض الحالات خصائص موضوع المهمة.

٣٧- يتطلب كل من مهام التأكد المناسب ومهام التأكد المحدود تطبيق مهارات التأكد وأساليبه وجمع الأدلة الكافية والملائمة كجزء من إجراءات مهمة متصلة ومنظمة تشمل الحصول على تفهم لموضوع المهمة وغير ذلك من الظروف الخاصة بالمهمة. ومع ذلك فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لجمع أدلة كافية وملائمة في مهمة تأكد محدود تكون محدودة نسبياً بشكل متعمد مقارنة بمهمة تأكد مناسب. وبالنسبة لبعض موضوعات المهام قد يكون هناك معايير محددة لتوفير إرشادات عن الإجراءات المتعلقة بجمع أدلة كافية وملائمة لمهمة تأكد محدود. وفي غياب معيار محدد لمهام التأكد، تتنوع الإجراءات لجمع أدلة كافية وملائمة حسب تنوع ظروف المهمة وعلى وجه التحديد موضوع المهمة واحتياجات المستخدمين المرتقبين والظرف المسند للمهمة بما في ذلك الوقت المناسب وقيود التكلفة. وبالنسبة لكل من مهام التأكد المناسب والتأكد المحدود إذا أصبح المزاول على دراية بمسألة تجعله يتساءل عن ضرورة عمل تعديل هام في المعلومات الخاصة بموضوع المهمة يتابع المزاول المسألة عن طريق أداء إجراءات أخرى تمكنه من رفع تقرير بشأنها.

الإقرارات التي يقدمها الطرف المسئول

٣٨- ينبغي على المزاول الحصول على إقرارات من الطرف المسئول حسبما يكون ذلك ملائماً. وتخفض المصادقة المكتوبة للإقرارات الشفوية من إمكانية حدوث سوء فهم بين المزاول والطرف المسئول. وعلى وجه التحديد يطلب المزاول من الطرف المسئول إقرار مكتوب يقيم أو يقيس موضوع المهمة في مقابل المقاييس المحددة سواء أكانت ستصبح متاحة كنوع من التأكيد للمستخدمين المرتقبين أم لا. ويمكن أن يؤدي عدم وجود إقرار مكتوب إلى إبداء استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء استنتاج استناداً إلى قيد على نطاق عمل المزاول في المهمة. ويمكن للمزاول أيضاً أن يضع قيوداً على استخدام تقرير التأكد.

٣٩- في أثناء مهمة تأكد يمكن للطرف المسئول عمل إقرارات للمزاول إما من تلقاء نفسه أو رداً على استفسارات محددة. وعندما ترتبط مثل تلك الإقرارات بأمر تعتبر هامة لتقييم أو قياس موضوع المهمة يقوم المزاول بما يلي:

- تقييم معقولياتها واتساقها مع الأدلة التي تم الحصول عليها بما في ذلك الإقرارات.
- دراسة ما إذا كان مقدمى الإقرارات لديهم المعلومات بصورة جيدة بشأن أمور محددة.
- الحصول على أدلة مؤيدة في حالة مهمة تأكد مناسب. ويمكن أن يسعى المزاول أيضاً للحصول على أدلة مؤيدة في حالة مهمة تأكد محدود.

٤٠- لا يمكن أن تحل الإقرارات التي يقدمها الطرف المسئول محل الأدلة الأخرى التي يتوقع المزاول توقعاً معقولاً أن تكون متاحة. وتشكل عدم القدرة للحصول على أدلة كافية وملامة فيما يتعلق بأمر له، أو يمكن أن يكون له، تأثير هام على تقييم أو قياس موضوع المهمة عندما تكون مثل تلك الأدلة عادة متاحة، قيدياً على النطاق المهمة حتى ولو تم استلام إقرار من الطرف المسئول بشأن تلك المسألة.

دراسة الأحداث اللاحقة

٤١- ينبغي على المزاول دراسة تأثير الأحداث التي تقع حتى تاريخ إصدار تقرير التأكيد على المعلومات الخاصة بموضوع المهمة والمتعلقة بتقرير التأكيد ويعتمد مدى دراسة الأحداث اللاحقة على احتمالية تأثير تلك الأحداث على المعلومات الخاصة بموضوع المهمة بالإضافة إلى تأثيرها على ملاءمة الاستنتاج الذي توصل إليه المزاول. ويمكن أن تكون دراسة الأحداث اللاحقة في بعض مهام التأكيد ليست ذات صلة بسبب طبيعة موضوع المهمة. على سبيل المثال، عندما تتطلب المهمة إيداء إستنتاج على دقة بيان إحصائي في نقطة زمنية معينة، حينئذ لا تؤثر الأحداث التي تقع بين تلك النقطة الزمنية وتاريخ إصدار تقرير التأكيد على الاستنتاج أو تتطلب إفصاح في البيان الإحصائي أو تقرير التأكيد.

التوثيق

٤٢- ينبغي على المزاول توثيق الأمور الهامة التي ساعدت على توفير أدلة تدعم تقرير التأكيد، والتي تؤدي أن المهمة تمت طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد.

٤٣- يشتمل التوثيق على سجل للاستدلال المنطقي للمزاول في جميع الأمور الهامة التي تتطلب ممارسة الحكم المهني وما يرتبط به من استنتاجات. ويدعو وجود أمور صعبة تتعلق بمبدأ أو حكم شخصي إلى التوثيق، وذلك ليقوم المزاول بإضافة الحقائق ذات الصلة التي كان على علم بها في الوقت الذي قام فيه بإيداء الاستنتاج.

٤٤- ليس من الضروري ولا العملي توثيق كل أمر يقوم المزاول بدراسته. فعند تطبيق الحكم المهني لتقييم المستندات الواجب إعدادها والمحتفظ بها يمكن للمزاول دراسة ما هو ضروري لتوفير فهم لمزاول آخر ليست لديه خبرة سابقة بالمهمة، عن العمل الذي تم أدائه وأساس القرارات التي اتخذها (و ليس الجوانب التفصيلية للمهمة) ويمكن للمزاول الآخر الحصول على فهم للجوانب التفصيلية للمهمة عن طريق مناقشتها مع المزاول الذي أعد التوثيق.

إعداد تقرير التأكد

٤٥- ينبغي على المزاوّل أن يستخلص ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لدعم الاستنتاج الذي قام بإيدائه في تقرير التأكد. و للتوصل إلى الاستنتاج يقوم المزاوّل بدراسة جميع الأدلة ذات الصلة التي تم الحصول عليها بغض النظر عن ما إذا كان يبدو إنها تؤيد أو تناقض المعلومات الخاصة بموضوع المهمة.

٤٦- ينبغي أن يكون تقرير التأكد مكتوب وأن يحتوي على تعبير واضح عن استنتاج المزاوّل بشأن المعلومات الخاصة بموضوع المهمة.

٤٧- يمكن أن يساء فهم الاستنتاجات التي تصدر شفهيًا. غيرها من صور التعبير عن الاستنتاج إذا لم يتم دعمها بتقرير مكتوب. ولهذا السبب لا يقوم المزاوّل بتقديم تقارير شفوية أو ملخصات دون أن يقدم أيضًا تقرير تأكد مكتوب محدد يكون متاحا وذلك في حالة تقديمه تقريراً شفهيًا أو ملخصات على سبيل المثال .

٤٨- لا يتطلب هذا المعيار نموذجاً غطياً للتقارير التي تتعلق بجميع مهام التأكد ، بل على العكس فهو يحدد في الفقرة "٤٩" العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها تقرير التأكد .وتعد تقارير التأكد خصيصاً بما يتناسب مع الظروف المحددة لكل مهمة فيختار المزاوّل أسلوب (نموذج مختصر) أو (نموذج مطول) لإعداد التقارير لتسهيل الاتصال الفعال بالمستخدمين المرتقبين . وعادة ما تتضمن التقارير ذات الشكل المختصر العناصر الأساسية فقط أما التقارير ذات الشكل المطول فغالبا ما تصف بالتفصيل شروط المهمة والمقاييس المحددة المستخدمة والحقائق المتعلقة بجوانب محددة في المهمة ، وفي بعض الحالات ، التوصيات وكذلك العناصر الأساسية . ويتم فصل أية حقائق أو توصيات فصلا واضحا عن الاستنتاج الذي توصل إليه المزاوّل بشأن المعلومات الخاصة بموضوع المهمة مع ضرورة أن توضح الصياغة المستخدمة في عرضها أنه ليس الهدف منها التأثير على استنتاج المزاوّل . ويمكن أن يستخدم المزاوّل رؤوس المواضع أو أرقام للفقرات أو أساليب الطباعة ، على سبيل المثال الكتابة بخط سميك وغير ذلك من الآليات لتعزيز وضوح وإمكانية قراءة تقرير التأكد .

محتويات تقرير التأكد

٤٩- ينبغي أن يشمل تقرير التأكد العناصر الأساسية التالية :

(أ) عنوان يشير بوضوح إلى أن التقرير هو تقرير تأكد مستقل : يساعد العنوان الملائم

على تحديد طبيعة تقرير التأكيد وعلى التمييز بينه وبين التقارير التي يصدرها آخرون مثل هؤلاء الذين لا يجب عليهم الالتزام بنفس المتطلبات الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها المزاوول .

(ب) **الموجه إليهم التقرير:** يحدد الموجه إليهم التقرير الطرف أو الأطراف التي يوجه إليها تقرير التأكيد. ومتى كان ذلك عملياً يوجه تقرير التأكيد إلى جميع المستخدمين المرتقبين ولكن في بعض الحالات يمكن أن يوجد مستخدمين مرتقبين آخرين .

(ج) **تحديد ووصف للمعلومات الخاصة بموضوع المهمة ، ومتى كان ذلك ملائماً، موضوع المهمة:** ويشمل ذلك على سبيل المثال :

- النقطة الزمنية أو الفترة الزمنية التي يرتبط بها التقييم أو قياس موضوع المهمة .
- متى أمكن ، اسم المنشأة أو فرع من الفروع (مكون من المكونات) التي يرتبط موضوع المهمة بها .
- تفسير لخصائص موضوع المهمة أو المعلومات الخاصة بموضوع المهمة التي ينبغي أن يكون المستخدمين المرتقبين على دراية بها وكيف يمكن أن تؤثر مثل تلك الخصائص على دقة التقييم أو قياس موضوع المهمة في مقابل المقاييس المحددة أو مدى إقناع الأدلة المتاحة على سبيل المثال :
- درجة كون المعلومات الخاصة بالموضوع هل موضوعية أم شخصية، أو أنها تاريخية أم مستقبلية، أو أنها نوعية أم كمية .
- التغيير في موضوع المهمة أو غير ذلك من ظروف المهمة التي تؤثر على إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بموضوع المهمة بين فترة ما والتي تليها .

عندما يصاغ إستنتاج المزاوول في سياق تأكيد الطرف المسئول يلحق التأكيد بتقرير التأكيد أو يصدر مع تقرير التأكيد أو يشار في التقرير إلى أن المصدر متاح إلى المستخدمين المرتقبين .

(د) **تحديد المقاييس المحددة:** يحدد تقرير التأكيد المقاييس المحددة التي يقيم أو يقاس على أساسها موضوع المهمة حتى يمكن للمستخدمين المرتقبين فهم الأسس التي يبدي المزاوول استنتاجه بناءً عليها. ويمكن أن يتضمن تقرير التأكيد المقاييس المحددة أو يشير إليها إذا وضعت داخل تأكيد أعدده الطرف المسئول ويكون متاحاً للمستخدمين المرتقبين ، أو إذا

كانت متاحة بصورة أو بأخرى من مصدر يمكن الوصول إليه بسهولة. ويقرر المزاول ما إذا كانت الظروف مناسبة للإفصاح عن :

- مصدر المقاييس المحددة و ما إذا كانت متمثلة في القوانين واللوائح أو صادرة بواسطة جهة من الخبراء مصرح لها أو معترف بها والتي تتبع إجراءات الشفافية الواجبة و ما إذا كانت مقاييس محددة موضوعة في سياق موضوع المهمة (وإذا لم تكن كذلك، توضيح أسباب إعتبارها مناسبة).
- طرق القياس المستخدمة عندما تسمح المقاييس المحددة بالاختيار بين عدد من الطرق.
- أية تفسيرات تمت عند تطبيق المقاييس المحددة طبقاً لظروف المهمة.
- ما إذا كانت هناك أية تغييرات في طرق القياس المستخدمة.

(هـ) متى كان ملائماً ، وصف لأية محددات متأصلة هامة تصاحب التقييم أو قياس موضوع المهمة في مقابل المقاييس المحددة : قد يكون من المتوقع في بعض الحالات أن يفهم قراء تقرير التأكيد المتأصلة فهما جيداً ، إلا أنه في حالات أخرى يمكن أن يكون من الملائم عمل إشارة صريحة لذلك في تقرير التأكيد. على سبيل المثال في تقرير تأكد مرتبط بفاعلية الرقابة الداخلية يكون من الملائم ذكر أن التقييم التاريخي للفاعلية لا يرتبط بالفترات المستقبلية بسبب إمكانية أن تصبح الرقابة الداخلية غير مناسبة بسبب تغييرات في الظروف أو نتيجة لإحتمال انخفاض درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

(و) عندما تكون المقاييس المحددة المستخدمة لتقييم أو لقياس موضوع المهمة متاحة فقط لمستخدمين مرتقبين محددين أو ترتبط فقط بغرض محدد ، تتضاف عبارة تحظر استخدام تقرير التأكيد إلا لهؤلاء المستخدمين أو لهذا الغرض : بالإضافة إلى ذلك متى كان تقرير التأكيد موجه فقط لمستخدمين مرتقبين محددين أو لغرض محدد يقوم المزاول بدراسة ذكر ذلك في تقرير التأكيد ويوفر هذا تنبيهاً للقراء إلى أن تقرير التأكيد مقصور على مستخدمين محددين أو لغرض محدد.

(ز) عبارة لتحديد الطرف المسئول ولوصف مسئوليات كل من الطرف المسئول والمزاول: وهذا الأمر ينبه المستخدمين المرتقبين بأن الطرف المسئول هذا، مسئول عن

موضوع المهمة في حالة مهام إعداد تقارير مباشرة ، أو المعلومات الخاصة بموضوع المهمة في حالة مهمة قائمة على التأكد ، وأن دور المزاول هو التعبير بصورة مستقلة عن استنتاج متعلق بالمعلومات الخاصة بموضوع المهمة.

(ح) عبارة بأن المهمة تم أداؤها طبقا للمعايير المصرية لمهام التأكد: عندما يكون هناك موضوع مهمة خاص بمعيار مهام تأكد محدد ، يمكن أن يتطلب هذا المعيار أن يشير تقرير التأكد إليه على وجه الخصوص.

(ط) ملخص للعمل الذي تم أداؤه: يساعد هذا الملخص المستخدمين المرتقبين على فهم طبيعة التأكد الذي قدمه تقرير التأكد. ويوفر معيار المراجعة المصرى رقم (٧٠٠) ”تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة“ ، والمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ” الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية لمنشأة و المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها“ إرشادات لنوع الملخص الملائم.

وحيث أن أي معيار محدد لمهام التأكد لا يوفر إرشادات تتعلق بإجراءات جمع الأدلة لموضوع مهمة محدد، فقد يشمل الملخص وصف أكثر تفصيلا للعمل الذي تم أداؤه. ولأنه في مهام التأكد المحدود يكون تقدير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة التي تم أداؤها ضروريا لفهم التأكد الذي تم التعبير عنه بواسطة استنتاج تم إبدائه بصورة سلبية(فى النموذج السلبى) يكون ملخص العمل الذي تم أداؤه على الوجه التالي:

(١) أكثر تفصيلا عادة عنه في مهام التأكد المناسب كما يقوم بتحديد القيود على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة. وقد يكون من الملائم الإشارة إلى الإجراءات التي لم يتم أداؤها والتي عادة ما يتم القيام بها في مهام التأكد المناسب.

(٢) يذكر أن إجراءات جمع الأدلة تعتبر محدودة أكثر عنها في مهمة للتأكد المناسب وأنه بناء على ذلك يتم الحصول على تأكد اقل عنه في مهمة تأكد مناسب.

(ى) استنتاج المزاول: عندما تتكون المعلومات الخاصة بموضوع المهمة من عدد من الجوانب فيمكن إبداء استنتاجات منفصلة تتعلق بكل جانب من الجوانب. وعندما لا تكون هناك حاجة لأن ترتبط جميع الاستنتاجات بنفس المستوى الخاص بإجراءات جمع الأدلة فيتم التعبير عن كل استنتاج في الشكل المناسب سواء أكانت مهمة تأكد مناسب أم مهمة تأكد محدود.

وحيثما يكون ذلك ملائما ينبغي أن يبلغ الاستنتاج الذي توصل إليه المزاوول المستخدمين المرتقبين بالسياق الذي ينبغي معه قراءة استنتاج المزاوول : يمكن أن يشمل الاستنتاج الذي قام المزاوول بإدائه على صياغة مثل : ”قمنا بتكوين هذا الاستنتاج بناء على ، وهو يخضع إلى المحددات المتأصلة الموضحة في مكان آخر في تقرير التأكيد المستقل هذا“ ويكون هذا ملائما ، على سبيل المثال عندما يتضمن التقرير توضيح لخصائص محددة في موضوع المهمة ينبغي أن يكون المستخدمين المرتقبين على دراية بها.

وفي مهمة للتأكد المناسب ينبغي أن يتم التعبير عن الاستنتاج بشكل ايجابي (في النموذج الايجابي): على سبيل المثال: ”وفي رأينا أن نظام الرقابة الداخلية فعال في جميع جوانبه الهامة والمؤثرة استنادا إلى المقاييس المحددة س ص ع“ أو ”وفي رأينا أنه تم التعبير بعدالة ووضوح عن أن تأكيد الطرف المسئول بأن نظام الرقابة الداخلية فعال في جميع جوانبه الهامة والمؤثرة استنادا إلى المقاييس المحددة س ص ع“.

وفي مهمة للتأكد المحدود ينبغي التعبير عن الاستنتاج بشكل سلبي (في النموذج السلبي): ”على سبيل المثال استنادا على عملنا المذكور في هذا التقرير لم ينمو إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن الرقابة الداخلية غير فعالة في جميع جوانبها الهامة والمؤثرة استنادا إلى المقاييس المحددة س ص ع“. أو ”استنادا على عملنا المذكور في هذا التقرير لم ينمو إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأنه لم يتم التعبير بعدالة ووضوح عن تأكيد الطرف المسئول بأن الرقابة الداخلية فعالة في جميع جوانبها الهامة استنادا إلى المقاييس المحددة س ص ع“.

وعندما يقوم المزاوول بإبداء استنتاج بخلاف الاستنتاج غير المتحفظ فينبغي أن يحتوي تقرير التأكيد على وصف واضح لجميع الأسباب: (راجع أيضا الفقرات من ”٥١“ إلى ”٥٣“).

(ك) تاريخ تقرير التأكيد: و يخطر هذا التاريخ المستخدمين المرتقبين بأن المزاوول قام بدراسة تأثير الأحداث التي وقعت حتى هذا التاريخ على المعلومات الخاصة بموضوع المهمة وعلى تقرير التأكيد.

(ل) اسم المؤسسة أو المزاوول وموقعة المحدد والذي يكون عادة في المدينة التي يوجد فيها مكتب المزاوول المسئول عن المهمة: و يخطر هذا المستخدمين المرتقبين بالفرد أو المنشأة التي أخذت على عاتقها القيام بالمهمة.

٥٠- يمكن أن يقوم المزاول بزيادة حجم تقرير التأكد ليشمل معلومات وتفسيرات أخرى لا يكون الهدف منها التأثير على استنتاج المزاول. وتشمل الأمثلة على : تفاصيل مؤهلات وخبرة المزاول وغيره من المشتركين في المهمة ، والإفصاح عن مستويات الأهمية النسبية ، والحقائق المرتبطة بجوانب محددة من المهمة ، بالإضافة إلى التوصيات. وتعتمد إضافة مثل تلك المعلومات على أهميتها لاحتياجات المستخدمين المرتقبين. ويتم فصل المعلومات الإضافية فصلا واضحا عن استنتاج المزاول ويتم صياغتها بطريقة من شأنها أن لا تؤثر على استنتاج المزاول.

استنتاج متحفظ و استنتاج عكسي والامتناع عن إبداء استنتاج

٥١- ينبغي على المزاول ألا يقوم بإبداء استنتاج غير متحفظ عندما تتوافر الظروف التالية - حسب حكمه - والتي يكون أو قد يكون تأثيرها هاما :-

(أ) أن هناك قيد على نطاق عمل المزاول، أي أن الظروف تمنع ، أو أن الطرف المسئول أو الطرف المسند للمهمة يقوم بفرض قيود تمنع المزاول من الحصول على الأدلة المطلوبة لتخفيض خطر مهمة التأكد إلى المستوى المناسب فعند ذلك ينبغي على المزاول إبداء استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء استنتاج. في تلك الحالات التي:

- (١) يتم صياغة استنتاج المزاول في سياق تأكيد الطرف المسئول وألا يكون قد تم التعبير عن التأكيد بصورة عادلة وواضحة في جميع جوانبه الهامة.
- (٢) يتم صياغة استنتاج المزاول بصورة مباشرة في سياق موضوع المهمة والمقاييس المحددة والمعلومات الخاصة بموضوع المهمة محرفة تحريفا هاما ومؤثرا ،

فعند ذلك ينبغي على المزاول إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج عكسي.

(ج) إذا اكتشف بعد قبول المهمة أن المقاييس المحددة غير مناسبة أو أن موضوع المهمة غير ملائم لمهمة التأكد عندئذ ينبغي على المزاول إبداء:

- استنتاج متحفظ أو استنتاج عكسي عندما يكون من المحتمل أن تؤدي المقاييس المحددة غير المناسبة أو موضوع المهمة غير الملائم إلى تضليل المستخدمين المرتقبين.
- استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء استنتاج في الحالات الأخرى.

٥٢- ينبغي على المزاوإ إبداء استنتاج متحفظ عندما يكون تأثير مسألة ما ليس هاماً أو منتشرأ بالدرجة التي تتطلب إبداء استنتاج عكسي أو الامتناع عن إبداء الاستنتاج. ويتم إبداء استنتاج متحفظ بعبارة ”فيما عدا“ تأثير المسألة التي ترتبط بها التحفظات.

٥٣- وفي الحالات التي يتم صياغة الاستنتاج غير المتحفظ الذي قام المزاوإ بإبدائه في سياق تأكيد الطرف المسئول وأن يكون التأكيد قام بتحديد المعلومات الخاصة بموضوع المهمة ووصفها وصفا ملائماً بأنها محرفة تحريفاً هاماً ومؤثراً يقوم المزاوإ إما:

(أ) بإبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج عكسي مصاغ بصورة مباشرة في سياق موضوع المهمة والمقاييس المحددة.

(ب) إذا كان مطلوباً على وجه التحديد طبقاً لشرط المهمة صياغة الاستنتاج في سياق تأكيد الطرف المسئول يقوم المزاوإ بإبداء استنتاج غير متحفظ ولكنه يقوم بالتأكيد على الأمر بالإشارة إليه على وجه التحديد في تقرير التأكيد.

المسئوليات الأخرى لإعداد التقارير

٥٤- ينبغي على المزاوإ دراسة مسئوليات إعداد التقارير الأخرى بما في ذلك ملاءمة توصيل الأمور ذات الصلة التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للحوكمة والتي تنشأ عن مهمة تأكد مع هؤلاء المسئولون عن الحوكمة.

٥٥- في هذا المعيار تصف عبارة ”الحوكمة“ دور الأشخاص المكلفون بالإشراف والرقابة وتوجيه الطرف المسئول. وعادة ما يكون هؤلاء المسئولون عن الحوكمة مسئولون عن تأكيد أن المنشأة تحقق أهدافها و عن رفع تقارير بخصوص ذلك للأطراف المهتمة بالموضوع. وإذا كان الطرف المسند للمهمة مختلف عن الطرف المسئول يمكن أن يكون من غير الملائم الاتصال بصورة مباشرة مع الطرف المسئول أو هؤلاء المسئولون عن الحوكمة بخصوص الطرف المسئول.

٥٦- في هذا المعيار تعتبر، ”الأمور ذات الصلة التي تهم الحوكمة“ هي تلك الأمور الناتجة عن مهمة التأكيد و تعتبر حسب رأي المزاوإ هامة وذات صلة بالمسئولين عن الحوكمة. وتشمل الأمور ذات الصلة التي تهم الحوكمة فقط تلك الأمور التي تمت إلى علم المزاوإ أثناء أداء مهمة التأكيد. وإذا كانت شروط المهمة لا تتطلب ذلك على وجه التحديد فيكون المزاوإ غير مطالب بتصميم إجراءات للغرض المحدد المتمثل في تحديد الأمور التي تهم الحوكمة.

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد